ان نشاط أية « محكمة ثورية » ــ على وجه العموم ــ لدى ثورة من الثورات ، يجب ان يكون مستندا الى قوانين ، وهذه القوانين عادة تنبثق من النظـــام الداخلي لتنظيم ما او حزب او جبهة ، ومن اللوائح التنظيمية الملحقة به ــ ومن المفهوم ان الانظمة الداخلية لحزب او لحركة او لجبهة هي انعكاس للايديولوجيا التي تسترشد بها ، وهذا يدلنـــا ، بصورة مختصرة ، على الحيثيات الكامنة وراء منطق العقاب في الثورة ــ هذا العقاب الذي يستند الى نظرة للانسان وللعالـــم تختلف عن تلك التي تنتهجهـــا الانظمة والدول الخاضعة لسيادة البورجوازية ، او الاقطاع ، او الواقعة تحت الاحتـــلال . فالثورة لا تستطيع الا ان تربط مسألة العقاب بالوعي ــ ومن البديهي ان الوعي ، بالنسبة لعضو في تنظيم معين ، مرتبط ارتباطـــا شديدا بالمسألة التنظيمية ، ويجب النظـــر الى منطق العقاب من خلال ذلك كله .

ب ــ الاغتصاب وجرائم العرض :

كما هو واضح فان جريمة الاغتصاب ، في مجتمع مثل مجتمعنـــا ، هي جريمة معقدة ، وتكاد تكون لكل واحدة منها شروط تختلـــف عن الاخرى . انه من التكـــرار التذكير بان مجتمعا متخلفا ، يضع حواجز قاسية بين الجنسين ، ولا يستطيع ان يقدم حلا منطقيا لمشكلة الكبت (خصوصا بعد انتهاء عادة الزواج المبكر) ، وفي الوقت نفسه يتسامح ازاء نشر الصور العارية ، والافلام الاباحية ، وترويج منطق « التحرر » الجنسي واخلاقياته على جميع المستويات ، والتحريض عـــلى اعتباره منطـــق المثل الاعلى المنشود ــ ان مجتمعا من هذا النوع لا يمكن ان تكون الجرائم الجنسية فيه ، بما في ذلك الاغتصاب ، احداثا بسيطة او احداثا يمكن الحكم عليها ببساطة . ويتوجب علينـــا ان ندرك ان هذه « الجرائم » ، على مختلف مستوياتها ، هي افعال مركبة ومعقدة وتخضع كل واحدة منها الى شروط فريدة ، لا نستطيع الا ان ندرسها اذا اردنا ان تكون احكامنـــا عليها دقيقة وغير جائرة .

والمشكلة هي انه مع ازدياد تعقيد واقع الجريمة الجنسية ، وحوافزها ونتائجها ، فان جرائم العرض ــ كرد تقليدي على جرائم الجنس ــ ما زالت تحتفظ بمنطقها القديم اياه ، وتوفر لها القوانين الرجعية ، وكذلك منطق الانظمة البورجوازيـــة المتخلفة ، جوا من الحماية الكافية لضمان استمرارها : فهـــذه الانظمة ، بالرغم من دورها المباشر وغـــير المباشر ، في خلق مسرح الجريمة الجنسية ، فانها تهرع الى مساندة مجرمي العرض ، قتلة اخواتهم وزوجاتهم وبناتهم وامهاتهم وبنات عمومتهم ، بفرض عقاب شكلي ــ في حين انها تقف عاجزة عن تقديم اي حـــل لحماية تلك الاخوات والزوجـــات والامهات وتوفير استمرار الحياة لهن .

ان حادثة « ابو حميدو » هي نموذج لهذا المنطق غير المتزن الـــذي خضع له الجو العام طيلة ايام الازمة :

● فقيام شقيق الفتاتين بقتلهما هو عمل لا مبرر لـــه ، حتى في السياق التقليدي لمنطق جرائم العرض ، ومع ذلك فقد توفرت له الحماية على جميع مستويات المجتمع والدولة .

● وانصباب النقمة عـــلى « ابو حميدو » ، حتى دون اثبـــات ودون تحقيق ، ورغـــم الصيحات الخافتة للاطباء الشرعيين ، جاء بمثابة الامعان في حماية قاتل شقيقتيه ، وهدر دم بريء .

● وانسياق الثورة الفلسطينية في هذا التيار جاء كثالثة الاثافي ! اذ ان الثورة ، امـــام مشكلة من هذا النوع ، وامام الواقع المعقد للجرائم الجنسية وجرائم العرض كـــانت مطالبة بوقفة جادة وعميقة ، حتى وان كلفتها هذه الوقفة ، مؤقتا ، هزة صعبة .